

قوله نخصلي اي مسجداً غيره ويجوز ان ينصح ان يولي في المسجد  
خلافاً للقول لان الجماعة اي التي هي سبب الرخصة فيتمتع بالمسجد  
الافتراء بان الامام ان يحج للمؤمنين قال م والوجه تعيينه  
بما اذا كان اماماً لثابتاً وكان يلزم من عدم امامته تعطيل الجماعة ويجوز  
منه ما يجته قوله من جواز الحج بالظهور لجاوري المازني تعالى يجوز  
لهم الحج كما علمت من الفرق لانه انما يجب للامام لئلا يلزم تعطيل المسجد  
من امامته وهو لا يجري في الحياض كما هو ظاهر فريض المتألفين  
وهو المشهور معتمد فلا يخالف في خبر الموافقت لمن يصحح ويجز  
ذلك اي على القول بجواز الحج بالمرض بشرط مجمع التقدم وهي التروا  
الاربعة المتقدمة ويجعل المرض هنا كالمرض هناك بالامر من المتقدمين  
صانبة الحج في وقت المأوى ووام العذر ان تمام الثانية بيد لهما  
اما في الجمعة في واضح واما الجماعة فالانفراد يدل وصفي للجماعة  
ولان العذر فيها اي في الجمعة والجماعة على الصحيح اي في التتمه  
واستحاطة الغرض في مالوا في الموضع بقبح الدال وسائر في الكلام  
انه لا يخصص بالطويل فله اخذها معه ولا يضمنها بالثوب لتفت  
ولا يخصص بالطويل على الصحيح راجع للصورتين قبله كما ذكرنا في  
المؤمن تصحيحه على اي خلافه وهو ان يخصص بالطويل فضل  
في صلاة الجمعة سميت اي الصلاة جمعة لاجتماع الخوارج وختام لسان  
المناسبة لتسمية الصلاة باسم يوم خليف ادم فيه وتماثل افضل  
الايام اي ايام الاسبوع فيخرج عن عرفه فانه افضل منها والاصل ان  
افضل ايام السنة معرفة وافضل ايامها اي السنة ليلة القدر وافضل ايام  
الاسبوع يوم الجمعة حيث انه افضل من يوم عيد الظلوع وعيد الاضحية  
وفضله احدى في حبل مطلقاً حتى على عرفه وهو خلاف مذهبه كما  
عرفت اليه اي الصلاة والحطبة وهي من خصائص هذه الامم  
والنبينا صلى الله عليه وسلم ولعل وقت فرضيتها كان ليلة الاسر فراجع  
قوله من اقامها بالجمعة غش والنبينا صلى الله عليه وسلم

والمسجد

قوله وتنداد

وتنداد اي بالظهر اذ انما توت وقد خاب من اقتراني كذب العلم  
والبلوغ والعقل انشرا لبقوله وطول الام سرطاني على عبادة ومعول المني  
والتكليف ايضاً يتجاني على عبادة الى ان الاولى اسما ما هذه التروا الثلاثة  
لعدم اختصاصها بالجمعة ولذا تكف في من المنهج انما يجب اي الجمعة يخرج  
ذكر البلاغ من ترك الجمعة مع غيره ولا على محذور اي ان لم يتقدم يحره  
والواجب عليه قضاءها فلها خلاف الكفران المتعدي للقرية  
اي الكاملة بدليل المحترز فلا يجب على مبعوض ولو كان بينه وبينه  
مهاياة وان وقعت الجمعة في نوبته وخصت نفاذ التفتح قبل فعلها  
ولو بعد فعلها الظهر وجب عليه فعلها ان تمكن منها ولا وجب عليه  
فعل الظهر ولا يكفيه ظهره الاول ان كان فعله في وقت تروا الجمعة  
برما وي مما يتصور هنا محترزه عن ثمة الرخا فها عذرها  
خلاة الليل في صلاة الضحى فاذا وجدت نهاراً لم يعد ترك الجماعة  
لاجلها وقد يقال الحقوا ما بعد الظهر بالدليل في مسائل الوجوه الظلمة  
فيه فيتكون شدة الرجح عذرا في حق من بعدت داهم ونوفوا حضور  
الجمعة على السعي من الخبز اذا لم يكن مقصداً فيه اي في الشمس بان كان  
مسيراً وعجز عن بيته اعاره او يكون هنا اي في الجمعة تكدي عذرا  
فالقباس ان الجمعة تلزم معتمداً خلاف الجي واذا كان منهم من  
لا يصلح اقامتها بالاولى التعبير بقوله واذا لم يكن منهم من يصلح لما  
يلزم على عار من الابهام اذ تقتضي ان منهم من يصلح ومن لا يصلح  
والعرض ان لم يكن منهم من يصلح اصطلا ولا عزم بقوله اذا لم يكن  
فيهم من يصلح اصلا فليشاكل اهاج والظاهر كما قال بعض المتأخرين  
ان هو الاوجه كما قاله مر له ذلك بل عليه هذا خط بعض المتأخرا  
ولو ادعى ما لا يذنبه تركه ولو باجزة مثل نجد حان اية على ما في  
الخطرة خلافاً للقاضي حيث يمكن جملة على ما بعد من الاستدراة  
اي على ان الجامع قريب بحيث لا يتصور عذر لئلا يزمه جمعة كالصبي

بالدعوة

اي وكان مقرباً لها  
اي بدلة تمام فيها مائة  
بلغ من السعي والوضوء  
وان اُسعة الله عز وجل  
يسمى تارها فخر فخر المومنين

اي عاده

اي شرط ان يكون  
قاسماً على جميع  
ولم يكن كافي الضمارة  
ولا يشترط ان تكون  
عن الدين ان كان  
خصراً فتمنع الم